

تحرك عاجل محاكمة الشهود على القتل مستمرة

عزة سليمان المدافعة عن حقوق المرأة و16 شخصا آخر قد شهدوا مقتل الناشطة المصرية شيماء الصباغ في مسيرة سلمية فرقتها قوات الأمن بالقوة؛ من المقرر مثلهم أمام المحكمة في جلسة ثانية في 23 مايو/ أيار. وهم متهمون بالتظاهر غير القانوني ويمكن أن يعاقبوا بالسجن لفترة قد تصل إلى خمس سنوات. طالب محامي عزة سليمان المدافعة عن حقوق المرأة بأن تعتبر شاهدة وليست متهما، ووفقا للمنظمة التي تديرها، وهي مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية. كما طالب محاميها بأن تترجم وزارة العدل ترجمة رسمية لشهادة شاهد ديمقراطي، كان في مقهى مع عزة سليمان عندما قتلت الناشطة شيماء الصباغ بعد فض قوات الأمن بالقوة مسيرة سلمية تذكارية، وذلك لاستخدامها كدليل. ومن المتوقع أن تستجيب محكمة جناح عابدين بالقاهرة للطلب وتتخذ قراراً في 23 مايو/أيار بشأن المطالب التي تقدم بها محامو 17 شخصاً؛ الذين بدأت محاكمتهم في 9 مايو/أيار. ووجهت إليهم تهمة التظاهر دون ترخيص، وهي جريمة بموجب القانون الصارم للتظاهر في مصر، وتهمة الإخلال بالنظام العام.

كما قدم محامون عن 16 متهما آخر ثلاثة مطالب: يجب على المحكمة أن تعترف بأن دستورية قانون التظاهر يجري الطعن عليها في المحكمة الدستورية؛ ويجب عليها التأكد من أن التهم الموجهة إلى هؤلاء الذين قتلوا الناشطة، شيماء الصباغ، وتلك الموجهة إلى من شهدوا على القتل أن ينظر فيها معاً، ولا يفصل بينها كما هي الآن. فأشرطة الفيديو والمواد المصورة المدرجة في ملف القضية لتركز الآن إلا على مقتل شيماء الصباغ، ويجب أن تشمل أيضاً صور المظاهرة لتبين ما إذا كانت سلمية أم لا.

وتقدم 17 شخصاً ليكونوا شهود عيان أن إطلاق النار على شيماء الصباغ، 32 عاماً، في 24 يناير/ كانون الثاني أثناء مسيرة سلمية في وسط القاهرة في ذكرى الذين لقوا حتفهم خلال "ثورة 25 يناير". وفي ذلك اليوم اعتقل ستة أشخاص. ويجري حالياً اتهام كل شهود عيان السبعة عشر في ما يعتبر أنها محاولة من جانب السلطات لحماية قوات الأمن من المساءلة. ويمكن أن يسجنوا لمدة تصل إلى خمس سنوات.

يرجى الكتابة فوراً بالعربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الأصلية:

- مطالبة السلطات المصرية بإسقاط جميع التهم الموجهة ضد 17 متهما (تذكر أسماءهم)، لأنها تنبع من ممارستهم للحق في التجمع السلمي ويبدو أنها للانتقام منهم لتقديم شهادات حول الاعتقال التعسفي والاستخدام المفرط للقوة من قبل أفراد قوات الأمن.
- يرجى إرسال المناشدات قبل 3 يوليو/ تموز 2015 إلى:

المدعي العام	رئيس الجمهورية	كما ترسل نسخ إلى:
المستشار هشام محمد زكي بركات الإنسان مكتب المدعي العام دار القضاء العالي 1 شارع 26 يوليو القاهرة جمهورية مصر العربية فاكس: +202 577 4716 (إلى الساعة 2 بعد الظهر توقيت غرينتش) صيغة المخاطبة: معالي المستشار	عبد الفتاح السيسي مكتب الرئيس قصر الاتحادية القاهرة، جمهورية مصر العربية فاكس +202 2 391 1441 op.gov.eg spokesman@op.gov.eg Moh_moussa@op.gov.eg صيغة المخاطبة: فخامة الرئيس	نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق ماهي حسن عبد اللطيف وزارة الخارجية كورنيش النيل، القاهرة فاكس: +202 2 574 9713 البريد الإلكتروني: Contact.US@mfa.gov.eg صيغة المخاطبة: سعادة السفير

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني صيغة المخاطبة

هذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل: 80/15. مزيد من المعلومات:

[HTTPS://WWW.AMNESTY.ORG/EN/DOCUMENTS/MDE12/1404/2015/EN/](https://www.amnesty.org/en/documents/mde12/1404/2015/en/)

تحرك عاجل

محاكمة الشهود على القتل مستمرة

معلومات اضافية

في 24 يناير/ كانون الثاني قتلت الناشطة شيماء الصباغ خلال مسيرة سلمية لإحياء ذكرى ثورة 25 يناير في وسط القاهرة وقد فرقت قوات الأمن المصرية المسيرة بالقوة. لقطات الفيديو والصور، التي التقطها الصحفيون والناشطون، أثارت غضبا واسع النطاق في مصر وخارجها.

شاركت شيماء الصباغ في المسيرة السلمية التذكارية المتوجهة إلى ميدان التحرير التي نظمها حزب سياسي يساري هو " حزب التحالف الشعبي الاشتراكي". وكانت المسيرة مجموعة صغيرة من حوالي 30 شخصا يرفعون لافتة تحمل اسم الحزب، وكذلك الزهور تحية للمئات الذين لقوا حتفهم خلال انتفاضة 2011. وكانوا يسيرون على الرصيف لتجنب عرقلة حركة المرور. وبموجب قانون التظاهر الصارم في مصر، فإن المشاركة في مظاهرة دون الحصول على إذن مسبق تعد جريمة. ومع ذلك، فإن المشاركين في المسيرة يصرون على أنهم لم يكونوا يحتجون، وإنما كانوا يسيرون لإحياء ذكرى الذين لقوا حتفهم.

وقال شاهد عيان لمنظمة العفو الدولية إن قوات الأمن التي تحرس مدخل ميدان التحرير قد أوقفت المسيرة في شارع طلعت حرب القريب قبل إطلاق النار على المحتجين من بنادق الخرطوش والقنابل المسيلة للدموع.

ووفقا لما ذكره رئيس هيئة الطب الشرعي في مصر، فقد توفيت شيماء الصباغ من الإصابات الناجمة عن الخرطوش الذي أطلق على ظهرها وعلى الجزء الخلفي من رأسها من مسافة ثمانية أمتار. وعلى حين نفت السلطات في البداية أن قوات الأمن كانت مسؤولة عن وفاتها، فإن النيابة العامة بعد ذلك اتهمت أحد أفراد قوات الأمن ب "الضرب أو الإصابة أو إعطاء المواد الضارة التي أدت إلى موت" شيماء الصباغ. كما تم إيداع أحد الضباط في الحبس الاحتياطي، وفقا لما ذكره أحد المحامين عن المتهمين الستة عشر.

وقالت عزة سليمان، مؤسس المنظمة غير الحكومية مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية في شهادتها إنها لم تكن جزءا من المسيرة، ولكنها كانت تجلس في مقهى مع عائلتها وأصدقائها. وعندما سمعنا هتافات المتظاهرين خرجنا لنرى. شاهدت قوات الأمن تفرق المسيرة بالغاز المسيل للدموع والبنادق. وقالت انها أيضا رأت جثة في الشارع، علمت فيما بعد أنها كانت شيماء الصباغ. أصيب اثنان آخرا لم يشاركا في المسيرة وهما الآن مقدمان للمحاكمة. أحدهما طبيب، وهو الذي قدم الإسعافات الأولية لشيماء الصباغ بعد إطلاق النار عليها؛ والثاني هو أحد المارة الذي قام بحمل شيماء الصباغ إلى مقهى مجاور لسلامتها. وألقي القبض عليهما في مكان الحادث. وكان المتهمون ال 14 الباقون جزءا من المسيرة السلمية التذكارية. ألقى القبض على بعضهم في مكان الحادث، وذهب البعض للإدلاء بشهادته بعد استدعائه من قبل النيابة العامة. واتهم رجل واحد بمقتل شيماء الصباغ بعد أن تقدم يعرض الإدلاء بشهادته كأحد شهود العيان. وعندما لم يتم العثور على أي دليل ضده، فقد اتهم عوضاً عن ذلك بالتظاهر بصورة غير قانونية وتعكير النظام العام.

الأسماء: عزة سليمان، نجوى عباس، ماهر شاكر، مصطفى عبد العال، سيد أبو العلا، إلهامي الميرغنى، عادل
المليجي، محمد أحمد
محمود، زهدى الشامى، أحمد فتحي نصر، طلعت فهمي، طه طنطاوي، عبد الحميد مصطفى ندا، محمد
صالح فتحي، حسام نصر، محمد صالح، خالد مصطفى

مزيد من المعلومات عن التحرك العاجل: 80/15 رقم الوثيقة: 15/80: MDE 12/1712/2015 تاريخ الإصدار: 22 مايو 2015